الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبة: قرين غنية

تحت عنوان

تقييم واقع التجارة البينية بين الدول العربية

دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي

لجنة المناقشة:

أ. ذبيح عقيلة	جامعة المسيلة	رئيســا
أ.طيبي الطيب	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
أ. قشي حبيبة	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا وعرفانا

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين .

نحمد الله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل ومن خلاله نتقدم بالشكر

إلى الأستاذ المشرف " طيبي الطيب " على المجهودات الذي بذلها وتوجيهاته

كما نتوجه بالشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد من اجل إتمام هذا العمل .

قرين غنية

إهداء

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لا نحصي ثناءا عليه أنت كما

أثنيت على نفسك .

أحمد الله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي أخلصته لوجهه الكريم

والذي جاء بعد ثمرة جهد.

إلى من قال فيهما الله عز وجل ﴿ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ ، إلى الوالدين الكريمين

حفظهما الله ورعاهما ورزقنا رضاهما " أمي الحنونة " و " أبي العزيز " . . .

إلى أخي سيف الدين اطال الله في عمره

إلى أخواتي منى، إيمان، زهرة، خلود، رميسة

إلى أبناء أخواتي آدم، رائد عبد الودود، وسيم، جنة . . .

إلى كل من وقف بجانبي طيلة مشواري الدراسي . . .

إلى صديقاتي رانيا، أحلام، بشرى، منال . . .

إلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة . . .

إلى كل الأهل والأقارب في كل مكان . . .

إلى كل محبي هذا الوطن والساهرين على رقيه وازدهاره . . .

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال البيانية	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: تأطير التجارة الخارجية في الدول العربية	
تمهيد.	**07**
المبحث الأول: السياسات التجارية	**08**
المطلب الأول: تعريف السياسات التجارية	**08**
المطلب الثاني: أشكال السياسات التجارية	**10**
المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة وانفاق مناطق التبادل الحر	**14**
المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة (OMC)	**14**
المطلب الثاني: اتفاق مناطق التبادل الحر	**16**
المبحث الثالث: تمويل التجارة البينية	**20**
المطلب الأول: تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلب أسعار الصرف	**20**
خلاصة الفصل.	**24**
الفصل الثاني: دراسة التجارة الخارجية	
تمهيد.	**26**
المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية	**27**
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية	**27**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	**29**
المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية	**30**
المبحث الثاني: اتجاهات التجارة الخارجية	**32**

المطلب الأول: النظام التجاري الدولي الجديد	**32**
المطلب الثاني: النظام التجاري الدولي الجديد والدول النامية	**34**
المطلب الثالث: العلاقة بين التجارة والبيئة	**35**
خلاصة الفصل	**37**
الفصل الثالث: دراسة الدول الخليجية	
تمهيد	**39**
المبحث الأول: مجلس التعاون الخليجي	**40**
المطلب الأول: دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي	**40**
المطلب الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي	**44**
المبحث الثاني: اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي	**46**
المطلب الأول: خصائص اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي	**46**
المطلب الثاني: مجالات تعاون دول مجلس التعاون الخليجي	**47**
المبحث الثالث: حجم التجارة البينية في مجمل التجارة الخليجية	**50**
المطلب الأول: أداء التجارة العربية البينية	**50**
المطلب الثاني: مساهمة التجارة العربية في التجارة العربية البينية	**52**
المطلب الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية	**54**
خلاصة الفصل	**58**
الخاتمة العامة	**60**
قائمة المصادر والمراجع	**64**

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	ايجابيات وسلبيات كل من السياسة الحمائية وسياسة الحرية	13
02	تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة 2012–2016.	51
03	أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة البينية لسنة 2016.	51
04	أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة البينية لسنة 2016.	52
05	نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية لسنة 2016.	53
06	نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية لسنة 2016.	54
07	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية خلال الفترة 2016.	54

فهرس الأشكال البيانية:

الرقم	عنوان البيان	الصفحة
01	الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية لسنة 2016	55
02	الهيكل السلعي للواردات العربية البينية لسنة 2016	55

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

لا يختلف الاقتصاديون حول الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وزيادة معدلات نمو الناتج القومي في جميع دول العالم، وقد ازداد هذا الدور أهمية خاصة بعد التوجه نحو تحرير الأسواق، وفتحها أمام السلع العالمية نتيجة للاتفاقيات التجارة العالمية والإقليمية، والمتتبع لتطور التجارة العربية خلال العقدين الأخيرين يجد أن تطور نمو التجارة العربية البينية تزيد عن الضعف لنمو التجارة العربية الإجمالية خلال نفس الفترة، وعلى الرغم من ذلك بقيت حصتها متواضعة ولم تزد في أحسن الأحوال عن 10 % من التجارة الاجمالية.

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية فيما بينها لتنشيط التجارة البينية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية الإقليمية الهادفة إلى إزالة القيود الجمركية الضريبية وغير ضريبية، إلا أن مشاكل ومعوقات أبقت على دور متواضع للتجارة العربية البينية في زيادة معدلات النمو في الدول العربية.

المشكلة الرئيسية والأسئلة الفرعية:

انطلاقا من سعي الدول العربية إلى تفعيل دور التجارة العربية البينية، وسعيها إلى زيادة الناتج المحلي الخام، ورفع مستوى النمو لدول الخليج العربي مثلها كباقي دول العالم جاء في بحثنا هذا للسعي إلى معالجة الإشكالية التالية:

ما هو تقييم التجارة البينية بين الدول العربية من حيت تطورها و اتجاهاتها؟

وتتفرغ من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ماهي اهم وسائل تأطير التجارة الخارجية في الدول العربية؟
- ✓ ماهي اهم المفاهيم المرتبطة بتطور التجارة الخارجية؟
- ✓ ماهي اهم خصائص و اتجاهات التجارة البينية بين الدول الخليجية؟

الفرضيات:

- ✓ إن وجود تجارة عربية بينية متكاملة سيؤدي إلى دعم الاقتصاديات العربية وتطويرها من خلال التأثير على الجوانب التنموية في الدول العربية.
- ✓ توجد عدة معيقات تواجهها التجارة العربية البينية أدت إلى تقليص حجمها منها الوضع السياسي والذي يعد المعوق الرئيسي للدول العربية.
- ✓ تؤثر التجارة العربية البينية في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الصادرات والواردات البينية والحد من التبعية للدول الأجنبية.

مبررات اختيار الموضوع:

اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع تابع من المبررات والأسباب التالية:

- ✓ الموضوع يدخل في صميم التخصص وأهميته، خاصة مع ظهور التحولات الاقتصادية الجديدة التي يعرفها العالم؛
- ✓ التنبيه لضرورة التجارة العربية البينية، وما لها من دور في دفع عجلة التنمية للاقتصاد العربي.

أهمية البحث وأهدافه:

تعتبر التجارة بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وزيادة قدرات الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة للأفراد.

ومن هنا تأتي أهمية التجارة العربية البينية حيث تساهم في التطور الاقتصادي العربي، كما تعمل على تقوية العلاقات بين الأقطار العربية.

ويمكن بلورة أهداف الدراسة في محاولة الوقوف على تقييم واقع التجارة البينية بين الدول العربية.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تناولت جوانب من الموضوع سنوجز بعضها في ما يلي:

- ✓ طراد بلقاسم، التجارة البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013/2012، والتي تناولت الدور الذي تلعبه التجارة العربية البينية في مدى تدعيمها لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، والوقوف على محاولات وجهود التكامل ومعرفة أسباب فشله؛
- ✓ لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة 2012/2011، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن المناطق الحرة المشتركة دورا كبيرا في تنمية التجارة العربية البينية وتخلق نوعا من التسهيلات والمزايا تساعد في تسهيل وتنمية التجارة في هذه المناطق؛
- ✓ دراسة قام بها " حسام يونس" بعنوان " مساهمة التجارة في النمو للدول العربية"، مداخلة في مؤتمر حول " التحقيق التجريبي في التجارة والاستثمار"، طوكيو، اليابان،

11-13 مارس 2010، حيث قدمت هذه الدراسة عرضا نظري تناول فيه الباحث التجارة والنمو، والتجارة البينية والنمو الاقتصادي في الدول العربية، وخلصت الدراسة إلى أن التجارة البينية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي؛

- ✓ دراسة قام بها " SIMON YANNICK, FOUDA EKOBENA"، بعنوان " التجارة البينية والنمو الاقتصادي "، مساهمة في المؤتمر السنوي للمشروع تحليل التجارة العالمية، داكار، السينغال، 2014، هذه الدراسة تناولت مدى مساهمة التجارة البينية الغذائية، لمنطقة CEMAC الافريقية في النمو الاقتصادي وحل مشكلة الامن الغذائي للمنطقة، وخلصت الدراسة القياسية بالأثر الايجابي لتأثير التجارة البينية على النمو الاقتصادي؛

الإطار الزمني والمكاني:

اكتفى البحث من الجانب النظري بتناول أهم المواضيع المتعلقة بالتجارة العربية، كما اقتصر هذا البحث على اختيار بعض الدول الخليجية للدراسة التطبيقية، أما الحدود الزمانية فكانت خلال الفترة 2012-2016 باعتبارها فترة ذات خصوصية من جوانب عدة في مقدمتها ظهور دوافع ومناهج تنموية جديدة في التجارة البينية بين الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي.

المنهج المتبع:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث، واختيار صحة الفرضيات سوف تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، فجانب التحليل يظهر من خلال تفكيك موضوع الدراسة إلى مكوناته الأساسية، أي إلى كل من الجوانب النظرية للتجارة العربية البينية، والربط بين مختلف هذه العناصر بما يخدم الغاية النهائية للبحث.

بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب والطرق الاحصائية.

صعوبات الدراسة:

- ✓ تضارب الإحصائيات أحيانا باختلاف مصادرها وأحيانا من نفس المصدر وخاصة الحديثة منها؛
- ✓ نقص البيانات في بعض المؤشرات؛

محتوى البحث:

يحتوي هذا البحث على ثلاث فصول تتخللها العديد من المباحث، بدءا بالفصل الأول الذي جاء بعنوان " تأطير التجارة الخارجية في الدول العربية "، ويحتوي هذا الفصل على قراءة عامة حول السياسات التجارية، المنظمة العالمية للتجارة واتفاق مناطق التبادل الحر، تمويل التجارة البينية.

أما من خلال الفصل الثاني الذي كان بعنوان " دراسة التجارة الخارجية"، وحاولنا توضيح مفاهيم عامة حول تطور التجارة الخارجية، واتجاهات التجارة الخارجية. وتناولنا في الفصل الثالث " دراسة الدول الخليجية "، وحجم التجارة البينية بين الدول الخليجية، دراسة لبعض البلدان الخليجية.

وتوجنا البحث بخاتمة تناولنا فيها أهم النتائج وطرح مجموعة من التوصيات.

الفصل الأول:
تأطير التجارة الخارجية في الدول العربية

تمهيد:

تتسم السياسات التجارية في مجال المبادلات التجارية الدولية بالتعدد والتنوع وتمثل الأكثر انتشارا فيها تلك السياسات التجارية التي تستخدمها الدول بهدف التأثير على مجرى المبادلات التجارية الدولية في مجال التصدير والاستيراد، ولقد اعتبرت السياسة التجارية في هذا المجال فعالة من أجل حماية المنافسة الأجنبية.

إن ظهور اختلافات في نظريات السياسات التجارية يعود إلى اختلاف في الهدف من السياسة التجارية وأيضا في مقومات الدول الاقتصادية وإمكاناتها التنافسية فكما تعتبر السياسة التجارية أداة لتصريف المنتجات إلى السوق الخارجي، فإنها تعتبر أداة حماية الاقتصاد الوطني من الأغراق والغزو بالمنتجات الأجنبية.

المبحث الأول: السياسة التجارية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية.

إن الحديث عن السياسة التجارية يدفعنا إلى إثارة جملة من النقاط الأساسية بخصوص أنماطها وكذلك أدواتها المستعملة في تحقيق الأهداف المسطرة من أجلها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية.

أولا: تعريف السياسة التجارية.

يرتبط مفهوم السياسة التجارية بالتأثير في التجارة الخارجية، وبالتالي مجمل المبادلات بين الوسطين الداخلي والخارجي، وقد قدمت عدة تعاريف للسياسة التجارية نذكر منها:

تعرف السياسة التجارية على أنها: " إحدى فروع السياسة الاقتصادية العاملة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة".[1]

وقد تعرف أيضا على أنها " اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي نضعها موضع التطبيق[2] .

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق

[1] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي " النظرية والسياسة " الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص 69.

[2] نفس المرجع، ص 69.

أهداف أخرى نوعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات[1].

يمكن تعريف السياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق أهداف معينة[2].

ويمكن القول أن السياسة التجاري خلال مجمل التعاريف السابق تغير عن مختلف الأدوات والإجراءات التي تلجأ لها الدولة من أجل التأثير على التجارة الخارجية وتنميتها وتطويرها، أيضا تحقيق أهداف اقتصادية كلية.

بالتالي فإن الحكومات تفرض العديد من القيود على التعاملات الدولية والتي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية تتمثل في[3]:

- ✓ المرسوم الجمركية، وهي ضرائب على السلع المستوردة.
- ✓ الحصص على الواردات، والتي تضع حدا أقصى للكميات من سلعة ما والتي يسمح لها للدخول إلى الدولة.
- ✓ دعم الصادرات، حيث تدفع الحكومة للمصدرين مبلغا من الأموال على كل وحدة من المنتجات التي يقومون بتصديرها، وذلك بغرض تعزيز موقفهم التنافسي في الخارج.
- ✓ الرقابة على الصرف، وفيه تقوم الدولة، بتقييد قدرة مواطنيها على تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية.

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 213.

[2] عادل احمد حشيش: مجدي محمود شهاب، أساسيا الاقتصاد الجولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبان، 2003، ص 229.

[3] مورد قاي كريانين، الاقتصاد الدولي " مدخل للسياسات "، تعريب " محمد إبراهيم منصور "، علي مسعود عطية " دار المريخ، الرياض، 2007، ص 27.

المطلب الثاني: أشكال السياسات التجارية.

يمكن أن نسير بين نوعين أساسين من أنواع السياسات التجارية تتمثلا في الحرية والحماية.

أولا: سياسة الحرية.

تقوم هذه السياسة على أساس حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى وترك التجارة الحرة دون قيود أو عراقيل، إذا يرى أنصار هذا المذهب أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة اختلاف النفقات النسبية بسبب التفاوت في عناصر الإنتاج التي توجد في كل دولة، فمثلا أمريكا فيها رؤوس الأموال، الهند والصين العمالة، أستراليا الأرض، بوجود الحرية التجارية يمكن إنشاء مشاريع في هذه الدول كل حسب قدراتها ومواردها ويورد أنصار هذا المذهب الحجج التالية لتدعيم وجهة نظرهم[1].

- ✓ أن سياسة حرية التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي نتيجة التخصص الدولي، وهذا يعني الاتجاه نحو الانتاج المجدي الذي يحقق فوائد جمة منها على سبيل المثال حصول الأفراد على السلع المستوردة بتكلفة أقل.
- ✓ أن سياسة حرية التجارة تمنع قيام احتكارات أو تجعل على الأقل قيامها صعبا، وبالتالي شيوع جو المنافسة الذي يؤدي إلى دفع المنتجين لتطوير وتخفيض التكاليف إلى أقل حد ممكن وفي النهاية خفض أسعار السلع، وذلك لأن وجود قيود على التجارة يؤدي إلى رفع الأسعار الخاصة بالسلع وبالتالي تحمل المستهلك لهذه الزيادة في الأسعار الناتجة عن الرسوم الجمركية على الواردات [2].

[1] جاسم محمد، التجارة الدولية، دار الزهوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 126.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 236.

ثانيا: السياسة الحمائية

يتمثل هذا المذهب في الوجه المخالف للحرية أي تقييد حركية التجارة الدولية من خلال استعمال جملة من الإجراءات خدمة لمصالح معينة وسياسات موجهة.

لا ينكر أنصار هذا المذهب ما لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي وتقسيم العمل، وأن التجارة تقوم على أساس وجود فروق نسبية في تكاليف الانتاج ما بين دولة وأخرى، إلا أنهم يرون أن هناك أهدافا ذات أهمية خاصة للمجتمع يتعين العمل على تحقيقها ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي [1].

يعتقد أيضا أنصار الحماية أو التدخل أنه ما دامت الثروة التكنولوجية والعلمية قادرة على إطفاء أو إزالة تلك الاختلافات في الميزة النسبية فإن ذلك سوف يؤدي إلى تضييق ثغرة التكاليف النسبية وبالتالي زيادة الضغط من أجل فرض قيود على التجارة، وذلك لتأكيد وجهة نظرهم فإن أنصار هذا المذهب يوردون الحجج التالية: [2]

1. **تقييد التجارة من أجل حماية الصناعة الناشئة:** من المعروف أن تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة لأي بلد حديث العهد بالتنمية الصناعية هو تفكك بحيث لا تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة الدولية، لذلك فإن من حق هذه الصناعة على الدولة الوقوف إلى جانبها لحمايتها من المنافسة الأجنبية لهذا تلجأ بعض الدول في مثل هذه الحالة إلى التدخل، إما بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة والمشابهة للإنتاج المحلي أو ممارسة نوع من الحماية الاغلاقية ومنع استيراد هذه السلع.

[1] جاسم محمد، مرجع سابق، ص 126.

[2] جاسم محمد، مرجع سابق، ص 127.

وتلخص هذه النظرية أنه يجب على الدول أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها وإلا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه منافسة صناعات الدول المتقدمة التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة والتنظيم والايدي العاملة [1].

2. **الحماية بغرض تنويع الانتاج:** ذلك أن التخصص له مخاطر عالية لأن الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على منتج واحد، أما الحماية فإنها تساعد على التنويع وبالتالي تجنب الاعتماد على منتج واحد.
3. **الحماية بغرض الحصول على الإيرادات ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات.**

حيث تلجأ الكثير من الدول النامية، أو التي تعاني من العجز في ميزان المدفوعات إلى تطبيق سياسة الحماية للحصول على إيرادات للخزينة من خلال الرسوم الجمركية.

4. **الضريبة تحسن الميزان التجاري** [2]: إن عجلة استخدام الضريبة لتحسين الميزان التجاري تدعي أن فرض الضريبة سيؤدي إلى خفض الواردات من السلع، ومع افتراض بقاء الصادرات ثابتة بدون تغيير، فإن نتيجة هي تحسن في الميزان التجاري (انخفاض في الواردات مع بقاء الصادرات ثابتة)، وكما هو معروف إذا كانت قيمة الصادرات أعلى من قيمة الواردات فإن هذا يشير إلى فائض في الميزان التجاري، أما إذا فرضت الضريبة وانخفضت الواردات وبقيت الصادرات ثابتة فإن العجز التجاري ينخفض أو قد يتحول العجز إلى فائض.

[1] Docloiphan : l'économiemondial, cous, paris, 1993, p 126.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي " نظريات وسياسات"، دار الميسرة، 2010، عمان، الأردن، ص 361.

الجدول رقم 01: ايجابيات وسلبيات كل من السياسة الحمائية والتحرير.

	سياسة الحرية التجارية	سياسة الحمائية
الإيجابيات	• زيادة الدخل القومي. • التخصص الدولي. • تنمية روح الإبداع والابتكار. • الانفتاح على الأسواق الخارجية. • تمنع الاحتكارات. • تطوير الانتاج. • أسعار السلع المستوردة تكون أقل من أسعار السلع المنتجة محليا.	• حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية. • تنويع الانتاج. • الحصول على إيرادات ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات. • مواجهة سياسة الإغراق والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في السوق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم.
السلبيات	• تعرض بعض الصناعات لمشاكل بسبب المنافسة الخارجية. • ارتفاع معدلات البطالة. • تعرض المؤسسات المحلية لمنافسة شديدة خاصة إذا لم تكن مستعدة لها. • انخفاض القدرة الشرائية في حال ارتفاع أسعار السلع المستوردة.	• تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية. • ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية. • القضاء على المنافسة.

المصدر: من إعداد الطالب كملخص لحجج السياسة الحمائية والحرية.

المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة واتفاق مناطق التبادل الحر

المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة

أولا: ماهية المنظمة العالمية للتجارة ونطاقها (OMC)

يرجع الفصل في انشاء م ع ت (OMC) إلى النجاح الذي أحرزته جولة الأورجواي، حيث حولت اتفاقية ألغات (GATT) والسكرتارية التي كانت تنظمها، من مجرد اتفاق متعدد الأطراف إلى منظمة عالمية تقف جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي FMI فهي تختلف عنها في عدة جوانب، وتعمل وفق نطاق محدد.

الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

لا تتوقف OMC على التعريف الواحد وفقط، بل لها عدة تعريفات ومفاهيم فكل باحث له نظرة وتعريف خاص به، حيث لا يمكن تقديم تعريف واحد شاملا لها.

وان اختلفت التعاريف في الصياغة فإن المعنى قد يتقارب ويتلاقى مع باقي التعاريف الأخرى ومن أهم تعاريفها ما يلي:

- ✓ تعرف م ع ت (OMC) أنها: " منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وحماية الملكية المعنوية " [1].
- ✓ عرفتها المادة (06) والمادة (08) من اتفاقية مراكش لسنة 1994 المنشة ل م ع ت (OMC) على أنها: " اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة وتتمتع بالشخصية القانونية، ويتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية والضرورية لممارسة وظائفهم " [2].

[1] محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 26.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة العالمية للتجارة، دار الثقافة، عمان، 2004، ص 46.

- ✓ وتعرف نفسها على أنها: " المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بالقواعد المنظمة للتجارة بين الدول، وفي داخل المنظمة توجد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المتفاوض عليها. والموقعة من قبل معظم القوى التجارية العالمية والمصادق عليها من قبل برلماناتها، والهدف هو مساعدة منتجي السلع والخدمات والمصدرين والمستوردين على القيام بأنشطتهم " [1].

الفرع الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

تهدف م ع ت (OMC) إلى تحرير التجارة بين دول العالم بالدرجة الأولى، إلا أنها تسعى إلى تحقيقها أهداف أخرى، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ إ]جاد تشريع قانون ومؤسساتي لتنفيذ اتفاقياتها [2].
- ✓ تحقيق وتطوير التنمية الاقتصادية لكافة الدول الأعضاء، خاصة الدول النامية التي تعاني من تخلف التنمية ونقصها وتطويرها، بالاستفادة من المعاملة التفضيلية [3].
- ✓ تقوية الاقتصاد العالمي والتخلص من جميع القيود التجارية بإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية [4].
- ✓ زيادة التبادل التجاري بين الدول وتنظيمه على أساس قواعد اتفاقية الأورجواي [5] يتماشى مع احتياجات تنميتها الاقتصادية وإدماج اقتصاديات دول أوربا الشرقية

[1] جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، الجزائر، ص 226.

[2] عياش قويدر، عبد الله ابراهيمي، آثار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصادية، شمال افريقيا، العدد الثاني، ص 58.

[3] سهيل حسن الفتلاوي، المرجع السابق، ص 314.

[4] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد 2004، 3 ص 68.

[5] يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2006، ص ص 109-110.

والدول النامية في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية والطبيعية لديها [1].

- ✓ الدخول في اتفاقيات متبادلة للمعاملة بالمثل كالمعاملات غير التمييزية في العلاقات التجارية الدولية [2].
- ✓ وضع منتدى عالمي للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، وهذا لمناقشة الأمور التجارية وطرح الانشغالات والتفاوض حولها.
- ✓ محاولة تسوية المنازعات القائمة بين الدول الأعضاء في المنظمة بالطرق الودية.

المطلب الثاني: اتفاق مناطق التبادل الحر

الفرع الأول: تعريف منطقة التبادل الحر

تعرف منطقة التبادل الحر على أنها " منطقة تلغى فيها الضرائب الجمركية والقيود الكمية على التجارة الخارجية بين الدول التي تشترك في المنطقة، وتظل كل دولة عضو في المنطقة محتفظة بكل التنظيمات والقوانين والإجراءات التي تظم بها علاقاتها الاقتصادية الخارجية مع الدول غير الأعضاء في المنطقة " [3].

كما تعرف منطقة التجارة الحرة على أنها " منطقة يتم فيها إلغاء كافة القيود الجمركية والكمية والإدارية على حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في نطاقها حتى تزول بشكل نهائي وصولا إلى إقامة السوق الواحدة ولا تتضمن بالضرورة حرية انتقال الأموال

[1] شريف بقة، المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث اقتصادية عربية، العدد 2، 2000، ص 84.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 144.

[3] رفعت السيد العوضي واسماعيل بسيوني، الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 40.

والأشخاص وبموجبها تحتفظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية مع باقي دول العالم وتعتبر أبسط درجات التكامل وأولى خطواته " [1].

ومن ثمة تعرف منطقة التبادل الحر على أنها أبسط وأول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي التي يتم فيها اتفاق بعض الدول الأطراف على إزالة وإلغاء جميع الحواجز الجمركية على انتقال السلع والخدمات داخل حدودها، مع احتفاظ كل دولة من الدول الأعضاء بحثها في فرض الرسوم الجمركية على واردات الدول الأخرى غير الأعضاء في الاتفاق.

وعادة يتم في إطار هذا الاتفاق تحديد السلع المنتجة داخل مناطق التجارة الحرة، والسلع التي يتم انتاجها جزئيا داخل هذه المناطق، كما يتم الاتفاق على مشكلة إعادة التصدير حتى لا تخرج التجارة في المنطقة الحرة من مضمونها وإطارها المرسومين لها [2]، ومن الأمثلة التاريخية لمناطق التجارة الحرة:

- ✓ منطقة التجارة الحرة الأوربية عام 1959، والتي نشأت بين سبعة دول أوربية، هي إنجلترا، البرتغال، النمسا، سويسرا، السويد، الدنمارك والنرويج.
- ✓ منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية عام 1960، والتي نشأت بين خمسة دول هي: كولومبيا، اكوادور، أورغواي، فنزويلا وبوليفيا.

[1] هيفاء عبد الرحمان ياسين الفكريني، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المتقلبة في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 455.

[2] شريف علي الصوص، التجارة الدولية: الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2012، ص 62.

الفرع الثاني: خصائص منطقة التجارة الحرة

يمكن الاستدلال على جملة من الخصائص التي تتميز بها مناطق التبادل الحر، والتي تتمثل في: [1]

- ✓ عقد اتفاقية بين مجموعة من الدول التي يتم بموجبها تحرير المبادلات التجارية بينها، وإلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على حرية حركة السلع والخدمات، وهو الأمر الذي يميزها عن المناطق الاقتصادية الحرة وعن مفهوم الإقليمية الخاصة.
- ✓ لكل دولة من الدول الداخلة في الاتفاقية حرية رسم سياستها التجارية الخاصة بها في مواجهة العالم الخارجي.
- ✓ تأخذ منطقة التبادل الحر بمفهوم قواعد المنشأ، حتى تتفادى الانحراف الحاصل في التجارة، تماشيا مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص عدم التأثير سلبا في تدفقات التجارة الدولية للدول غير الأعضاء في المنطقة، إضافة إلى ضرورة احترام القيود الغير تعريفية المتعلقة بالمعايير الصحية والبيئية ومعايير الجودة.

الفرع الثالث: مبادئ مناطق التبادل الحر

تقوم منطقة التبادل الحر على جملة من المبادئ هي: [2]

[1] زهية بوديار، آفاق منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: مالية، مذكرة غير منشورة، جامعة تبسة، السنة الجامعية 2003-2004، ص 33.

[2] محمد برارق، سمير ميموني، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة (دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية)، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر، 2006، ص 13.

أولا: مبدأ المعاملة بالمثل

فبعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوربي، الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

ثانيا: مبدأ التدرج

أي بمعنى أن هذه المنطقة التي يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإنما يتم تنفيذ ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر بـ 12 سنة وهذا بغية الاستعداد أكثر لعملية الانضمام.

المبحث الثالث: تمويل التجارة البينية

المطلب الأول: تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلب أسعار الصرف

الفرع الأول: ماهية سعر الصرف

لقد ورد العديد من المفاهيم لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على العناصر والجوانب التي تميزه وذكر جوانب دون أخرى من تعريف لآخر، لذا سنقصر على بعض المفاهيم التي تبرز أهم جوانبه أو تعطي شمولا لمفهومه كالتالي:

- ✓ يعبر سعر الصرف عن عدد من الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية[1].
- ✓ يعبر سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم [2].
- ✓ يطلق سعر الصرف كذلك على عدد من الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة أجنبية، أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة وطنية [3].

---

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 103.

[2] لحلو موسى بوخاري: سياسة الصرف الأجنبي وعلاقاتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010/ ص 120.

[3] أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 375.

✓ ويمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية [1].

الفرع الثاني: أنواع ووظائف سعر الصرف

أولا: أنواع سعر الصرف

هناك عدة أنواع لسعر الصرف حيث يتم تقسيمها إلى فئتين:

1. أسعار الصرف الثنائية:

إن سعر الصرف الثنائي يمثل العلاقة بين العملتين: العملة الوطنية وعملة بلد أجنبي ويمكن أن نقسمه إلى نوعين:

أ-سعر الصرف الإسمي:

يتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما [2]، ويمكن أن يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية [3]، ويؤدي التعادل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات.

ويمكن التعبير عن سعر الصرف الاسمي في حالتين: [4]

---

[1] موسى سعيد مطر، شقيري قوري موسى وياسر المهني: المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 43

[2] محمد البشير بن عمر: دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 4.

[3] لحلو موسى بوخاري: سياسة الصرف الأجنبي، مرجع سابق، ص 120.

[4] محمد البشير بن عمر: نفس المرجع أعلاه، ص 5.

- ✓ **حالة التأكد:** أي عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة الوطنية.
- ✓ **حالة عدم التأكد:** أي عدد وحدات العملة المحلية، مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ب- **سعر الصرف الحقيقي:**

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقياسا وعملة مشتركة، أو هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية للازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يعد مؤشرا مناسبا يقيس القدرة التنافسية، وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يقابله انخفاض في القدرة التنافسية لاقتصادها مقارنة بالشريك التجاري.

2. أسعار الصرف الفعلية:

يعبر سعر الصرف الفعلي لمعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغته بطرق عديدة، من خلال تشكيلة من أسعار الصرف الثنائية وينقسم هو بدوره إلى:

أ- **سعر الصرف الفعلي الاسمي:**

يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلعة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي [1].

[1] عبد الحسين حليل عبد الحسن العالي: سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الاولى، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 27.

ثانيا: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف نذكر منها:

1-**وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).

2-**وظيفة تطورية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالاسترادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤدي سعر الصرف إلى التركيب السلعي والجغرافي في التجارة الخارجية [1].

3- **وظيفة توزيعية:** وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع المدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم [2].

[1] مروان عطون: أسعار الصرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 80.

[2] محمد البشير بن عمر: دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم، مرجع سبق ذكره، ص 4.

خلاصة:

لكل دولة سياسات تجارية تسعى لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، كما تطرقنا لسياسات التجارة بنوعيها الحمائية وسياسات التقييد وحجج أنصار كل من السياستين والأهداف المتوخاة من كل سياسة، إذ تبين لنا أن السياسة التجارية إنا تعود على طبيعة النظام الاقتصادي المعتمدة في هذه الدول، كما أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل تحقيق الامن الغذائي ... إلخ، لا يأتي إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.

الفصل الثاني:

دراسة للتجارة الخارجية

تمهيد:

يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة او نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أن تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية، فبذلك بشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرأة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

يعتبر هذا الفصل تقديما للتجارة الخارجية وأهم نظرياتها في الفكر الاقتصادي، ابتداءا من تطور التجارة الخارجية وصولا إلى أهم اتجاهاتها.

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

- ✓ كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة ... [1]
- ✓ المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة [2].
- ✓ عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل [3].

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة.

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

[1] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي " النظرية والسياسة"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص 69.

[2] نفس المرجع، ص 70.

[3]

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وتتمثل أهم هذه الأسباب في:

- ✓ ليس لكل دولة نفس الامكانيات التي تكتفي لإنتاج كل السلع والخدمات.
- ✓ اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.
- ✓ اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
- ✓ عدم امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ✓ وجود فائض في الانتاج.
- ✓ الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.
- ✓ رفع مستوى المعيشة.

التخصص الدولي:

إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في اشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.

تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية:

إذ يعد تفاوت تكاليف الانتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير [1]الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الانتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الانتاج مقارنة بالدولة الثانية.

اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة أخرى:

[1] اقتصاديات الحجم الكبير مفهوم تم تطبيقه في الأساس في مجال التصنيع فحواه أنه كلما زاد حجم المشروع كلما حقق انتاجا أكبر بتكلفة أقل على عكس المشروع صغير الحجم.

يتباين الأسلوب الانتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر انتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في انتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.

- ✓ **اختلاف ظروف الانتاج:** فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.
- ✓ **اختلاف الميول والأذواق:** فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى لو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الداخل الفردي في الدولة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز:

1. **انتقال الأيدي العاملة:** [1]

- ✓ تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى: والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- ✓ الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
- ✓ اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- ✓ تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.
- ✓ درجة التقدم الاقتصادي: نفي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.

[1] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 13.

- ✓ العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

2. **رأس المال:**

- ✓ سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- ✓ سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- ✓ **سعر الصرف:** رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3. **التكنولوجيات:**

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الانتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- ✓ تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار [1].
- ✓ تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.

[1] نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الاول (بدون دار نشر وبلد النشر)، أكتوبر 1999، ص 31.

- ✓ هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه [1].

إن الاتجاه الطبيعي هو ارتفاع مستوى الدخل القومي وازدهار التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف تزايدت عندئذ قدرة الدولة على التصدير الخارجي فالتاريخ الاقتصادي لبريطانيا، ألمانيا، واليابان مثلا يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي يصاحبه زيادة حجم التجارة في هذه الدول. أما آثار التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى، ذلك أن هذه الدول تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، ولذلك يكون متوسط الدخل فيها منخفض، فيقل بذلك مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العاملة والتعليم وتنخفض الانتاجية، ونقل الاستثمارات مما يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية.

نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

كخلاصة يمكن القول أن التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد تطوير الرأسمالية وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا مثلا)، التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس، فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة ومن وسائل الانتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخلي.

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، التبادل التجاري، الأسس والعولمة والتجارة الالكترونية، دار حامد الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2004، ص 10.

المبحث الثاني: اتجاهات التجارة الخارجية

المطلب الأول: النظام التجاري الدولي الجديد

لقد ظهرت مجموعة من المتغيرات في مرحلة الثمانينات والتي انعكست بشكل حاد على التجارة الدولية لكل من البلدان المتقدمة والنامية، كما تشير هذه المرحلة أيضا إلى الدور المتزايد للتجارة الدولية في الاقتصاد العالمي، حيث أن الانتاج العالمي تضاعف بـ 1.6% كما تضاعفت التجارة العالمية بـ 3.3% [1] وذلك بين 2016و 2017، وتزايدت وتيرة احتكار وتدويل الانتاج وتركيز رأس المال والتجارة، بواسطة السيطرة الشاملة للشركات المتعددة الجنسيات التي صارت تتحكم في ثلثي (2/3) هذه التجارة في أواخر الثمانينات.

إن الطبيعة المتناقضة للتجارة الدولية في عقد الثمانينات طرحت من خطر التناقض الحاد بين النمو السريع في صادرات المواد المصنعة والنمو البطيء في صادرات المواد الأولية ورغم التأثير العميق لاقتصاديات الدول النامية بها فيها البلدان النفطية، إلا أنه لا يبدو في ظل هذه التناقضات أن هناك بوادر تحسن التبادل التجاري بعوامل مختلفة مثل زيادة تدهور البيئة الاقتصادية الدولية والإجراءات الحمائية للدول المتقدمة لتي تعيق بدون شك دور التجارة الدولة لحل مشكلة الديون الخارجية، وإصلاح أوجه الاختلال التجاري في البلدان النامية.

كما أن الصعوبات المزمنة التي أصبحت تلاحق بصفة خاصة التجارة الخارجية للبلاد النامية فتضعها إما موضع التنمية الجدية، أو تؤكد تعميق تبعيتها، وإلى تحدي التكنولوجيات والغذاء الذي يواجه هذه البلدان، يضاف تحدي الحمائية الجديدة والمتزايدة من البلدان الصناعية في وجه الصادرات الصناعية والزراعية وصادرات الخامات للبلدان النامية، فقد تحولت التجارة الدولية بسبب هذه الحمائية إلى عائق بدل أن تحرك النمو في البلدان

[1] MICHEL RAINELLI , le commerce international, 8 eme edition, edition la DECOUVERTE, PARIS, France, 2002, page2 3.

النامية، فقد أصبحت تعني مزيدا من انخفاض في مستويات التجارة الخارجية وتراجع في النمو الاقتصادي إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة. [1]

ثم شهد الاقتصاد العالمي ومنذ بداية التسعينات اتجاها نحو تكوين الكتل الاقتصادية وانشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وتسارع هذا الاتجاه في أعقاب الثمانيات مع اعلان برنامج إنشاء السوق الأوربية المشتركة سنة 1989، ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك أخيرا وبذلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتقلد دور المحرك لتنمية التجارة الدولية.

لقد وافقت ظاهرة التكتلات، تزايد وتيرة التقدم التقني وتنظيم الاقتصاد الدولي، اللذين ساعدا على امكانية التخصص الجزئي في الفرع الواحد، فأصبحت جزاء منفردة من فروع الانتاج هدفا للتخصص بدل هذه الفروع بالكامل كما أتاحت تحقيق هذه الإمكانية إلى حد كبير بفضل عامل التنظيم الدولي للاقتصاد الذي عرف قفزة نوعية في تطور التعاون الانتاجي الدولي، وتطورت بشكل لم يسبق لها مثيل الأشكال الجديدة للتبادل الدولي، فأصبحت الدول المتطورة تعتمد أكثر فأكثر على بعضها البعض وعلى بعض الدول النامية، لأن الاتجاهات المعاصرة في التخصص أدت إلى إدماج وثيق للاقتصاديات الوطنية بصورة مباشرة في عملية الانتاج وبالتالي فقدت استقلاليتها.

ركزت الدول المتقدمة جهودها في الصناعات الأكثر استعمالا لرأس المال التكنولوجي أين تكون المكاسب عالية، وتخلت عن فروع الصناعات ذات المكاسب الضعيفة بتلوث البيئة، ومن خلال ما سبق يتضح أن الاقتصاد الدولي أصبح يخضع إلى اتجاهين أساسيين ومتناقضين:

[1] حيث تبين الاحصائيات أن حصة التجارة الخارجية لأهم التجمعات التجارية الاقليمية في قيمة التجارة العالمية لعام 1989 بلغت 96%

1. **الشمولية globalisation:** هي من اختصاص الشركات المتعددة الجنسيات التي تريد العمل على المستوى الدولي.
2. **الاقليمية Régionalition:** التي تتكفل بها الدولة الوطنية وهي نتيجة الجاذبية الجغرافية والتاريخية.

هكذا تظهر معالم جديدة لتقسيم العمل بين الشمال والجنوب، مبني على المزايا النسبية للصناعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة الرخيصة الموجدة بالدول النامية والصناعات ذات التكنولوجيات العالية والاستعمال المكثف لرؤوس الاموال الموجودة بالدول المتقدمة.

المطلب الثاني: النظام التجاري الجديد والدول النامية

يرى صندوق النقد الدولي بأن المنظمة العالمية للتجارة سوف تقوي النمو في البلدان النامية خاصة تلك التي تنتهج سياسات تجارية متفتحة لأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي وفق أسواق البلدان الصناعية أما منتجات البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحسين البيئة الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجه تلك الدول، ومن ثم تحسن أدائها الاقتصادي ورفع معدلات نموها، ثم إن تفهم أهمية النظام التجاري الجديد واستقصاء آثارها بالنسبة لها لا يتعلق فقط بتحسين أوضاع تجارتها ونموها الاقتصادي بل إنه يتعلق بمستقبلها في ظل هذا النظام الذي تشوبه عيوب جوهرية تمس مصالح هذه الدول بصورة أساسية، وتلحق الضرر المستمر باقتصادها.

التغيرات الاقتصادية العالمية التي تبلورت في هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد أثرت على الدول النامية، بما فيها إنشاء منظمة التجارة العالمية لاستكمال الثالوث [1] الاقتصادي العالمي، وما طرحته من قضايا جديدة في كافة المجالات، يملي على هذه الدول

[1] إضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ضرورة التكيف مع ما أفرزه النظام الجديد من تغيرات لأنها ستواجه تحديات كبيرة، إذ تم التغلب عليها– قد تؤدي إلى مكاسب وقد تؤدي إلى خسائر في حالة العكس.

ما يمك استخلاصه من خلال ما تقدم أنه ليس مطلوبا من الدول النامية سوى أن تلتحق بقطار العولمة، وتندمج في الاقتصاد العالمي وتنتهج سياسة حرية الأسواق، وحرية التجارة بأي شرط وتحت أي صفة يقدمها صندوق النقد الدولي أو تمليها سياسات البنك الدولي، أو تطرحها مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، والتي لا تعبر سوى عن ما تمارسه وتمليه الدول الصناعية الكبرى لتحقيق أهدافها وإيجاد الأسواق التي تقتتي منها المواد الأولية بأرخص الأثمان وتبيع منتجاتها بأغلى الأثمان انطلاقا من نفس المواد الأولية.

المطلب الثالث: العلاقة بين التجارة والبيئة

يؤدي التطور الهائل للتجارة العالمية إلى التأثير على البيئة، فنجد أن التخصص والاستغلال للعمليات الانتاجية يؤديان إلى تدهور البيئة بشكل كبير وواضح، إلى جانب أنه يكشف بوضوح بعض المشاكل البيئية فهذا النوع من النمو يفرض العمل على عدم خلق التوازن البيئي العالمي في مجالات عديدة مثل منع المتاجرة ببعض الكائنات المهددة بالانقراض أو المواد الخطيرة، إضافة إلى التلوث البيئي الناتج عن التغيرات المناخية والجوية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

للحفاظ على البيئة تقوم الغرفة الدولية للتجارة منذ عام 1971 بتنشيط شبكة من المؤسسات تشارك في الندوات الدولية حول البيئة، كما هناك مؤسسات أخرى تبنت نهجا

مماثلا مثل المجلس العالمي للتجارة والتنمية المستدامة وقد حددت الغرفة منذ 1993 برنامج عمل في خمس نقاط: [1]

- ✓ ترقية السياسات البيئية المتوافقة مع الابقاء على النظام التجاري متعدد الأطراف ومفتوح.
- ✓ الاعلان على انطلاق حملة دولية لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعالم كله للانضمام إلى ميثاق الغرفة الدولية للتجارة من أجل البيئة والتنمية.
- ✓ تدعيم وتقوية العمل التقليدي للغرفة عن طريق وضع القواعد والسلوك حول المبادلات الدولية للنفايات السامة والتأمين على المخاطر الصناعية.
- ✓ وضع برنامج تكوين في ميدان البيئة لصالح المؤسسات.
- ✓ ترقية اتفاقيات التعاون في ميدان البيئة بين مؤسسات الدولة الصناعية والدول السائرة في طريق النمو.

[1] ايزابيل بياجوثي، ستيفان قينو، سارة مونقرول، العولمة والتنمية المستدامة 12 بطاقة للفهم، للتوقع، للنقاش، ترجمة المركز الوطني للبحوث الأنثربولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة موبولي، سولاقرال 1998، بطاقة 14، ص 5.

خلاصة:

من خلال عرضنا لتطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، رأينا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع تتفوق في إنتاجها، وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا كما رأينا كذلك أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل التجاري، بالإضافة إلى أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيرا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى.

الفصل الثالث:

دراسة الدول الخليجية

تمهيد:

أصبحت الكثير من الدول تعاني من الصراعات والمشاكل الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى ظهور التكتلات والتجمعات الاقتصادية بهدف زيادة التنمية الاقتصادية والتخفيض من العجز، حيث يمكن للدول التي تتبع نظم اقتصادية متشابهة أو فلسفات اقتصادية متقاربة، ومن أهم هذه التكتلات الإتحاد الأوربي ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي ... ، وكانت هناك محاولات عربية عديدة تسعى لتشجيع التبادلات البينية سواء في اطار جامعة الدول العربية، أو في اطار التكامل القائم بين دول الخليج العربي الذي بدأ سنة 1981 ويضم ستة دول المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، حيث تمتاز هذه الدول بسمات مشتركة وأنظمة متشابهة.

تم الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال اجتماع قادة دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان) في العاصمة الاماراتية أبو ظبي خلال الفترة (25–26) مايو/ أيار 1981، وأطلق على هذا الاجتماع "قمة التأسيس"، حيث تم خلاله التوقيع على النظام الأساسي للمجلس والذي هدف إلى تحقيق التعاون بين دول الخليج الست وتنمية علاقاتها وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

المبحث الأول: مجلس التعاون الخليجي

لقد جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية استجابة طبيعية لرغبة شعبه من مختلف شرائح المجتمع بدول المجلس وتجسيدا للإرادة السياسية الواعية لطبيعة الرغبة الشعبية [1].

المطلب الأول: دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي

من المعلوم أن الخليج منبع النفط في العالم ولذلك تزايدت الأخطار التي واجهت وتواجه دول الخليج والتي كانت تهدد أمنها وسلامة أراضيها ومن أجل إيجاد نوع من التنسيق الكامل بين هذه الدول فقد كانت هناك عدة مبادرات من بعض دول المنطقة لإنشاء نوع من المعاهدات بين دولها ومن بين هذه المبادرات كان هناك المشروع الذي ارتكز عليه قيام مجلس التعاون الخليجي وهو المشروع الكويتي الذي يقضي بإقامة أوسع دائرة للتعاون الاقتصادي النفطي والصناعي والثقافي مما يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج[2].

ومن أهم الأسباب التي دعت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي هي:

- ✓ توافر رأس المال في معظم الدول الخليجية مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار، ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية وعالمية.
- ✓ تتميز دول المجلس بامتدادها على أرض منبسطة، ولا يوجد بينها حواجز طبيعية، وتطل على سواحل بحرية تستمد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب والبحر الأحمر، مما يسمح بسهولة الاتصال البحري والبري بينهما ومن ثم نسو حركة الأشخاص والسلع.

---

[1] محمد عبد المزروعي، الإتحاد الاقتصادي بين دول المجلس طموحات وآمال، المسيرة، نشرة شهرية تعنى بمسيرة التعاون المشترك، العدد التاسع نوفمبر 2008، ص 16.

[2] عبد الرحمان يشوري، حوار على خليفة القمة الخليجية 2014/04/28.

- ✓ اعتماد دول المجلس في حياتها اليومية على الاستيراد المطلق أي استيراد كل ما تحتاج إليه ابتداءا من الحبوب إلى الإلكترونيات بتعقيداتها.

أولا: نشأة المجلس:

يعمل من العصب تحديد من انطلاق فكرة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي تحديدا دقيقا، فمنذ منتصف الستينات، أخذ التعاون بين دول الخليج أكثر من شكل كما اختلف طبيعة التعاون اعتمادا على مصالح الدول المشتركة في اتفاقيات التعاون.

فمنذ بداية السبعينات، تم عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية جماعية بين الدول الأعضاء مثل: اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات العربية المتحدة في سنة 1973 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والمملكة العربية السعودية في مارس 1975 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين البحرين والمملكة العربية السعودية في أفريل 1975

وبالإضافة إلى تلك الاتفاقيات، فقد تم إقامة عدد من المؤسسات والمنظمات هدفها تشجيع التعاون الجماعي بين مجموعة دول الخليج.

وعلى امتداد الخمس سنوات التالية، بدأت تتبلور الكثير من الأفكار وأصبحت الفكرة تلقى قبولا، خاصة وأن الظروف الأمنية بدأت تشهد تطورات خطيرة[1].

وتم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو عام 1981م،بتوقيع قادة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة البحرين على النظام الأساسي للمجلس في القمة الأولى التي عقدت في إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة[2]. بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في

[1] وصاف سعيدي، مجلس التعاون الخليجي (دراسة تقييمية لمسار التكامل الاقتصادي)، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية تحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، سطيف، 2004، ص ص 3- 2.

[2] محمد على عوض الحراري، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)، منشورات الجلي الحقوقية، لبنان، ط1، 2007، ص 234.

معملها عوامل تقارب وتوحد، وإذا كان المجلس لهذه الاعتبارات استمرارا وتطويرا وتنظيما لتفاعلات قديمة وقائمة، كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية والإقليمية، بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي[1].

وشكلت الدول الست 'السعودية، الإمارات، عمان، الكويت، قطر، البحرين[2]) ما يعرف بمجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من أن الدوافع لقيام هذا التجمع كانت أمنية، إلا أن النظام الأساسي لهذا المجلس ينص على أهمية قيام التعاون بين أعضائه في مجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية، ولقد تجسدت الرؤية الاقتصادية لهذا المجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء فيها، والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار وحركة عناصر الإنتاج والتقنية والاتصال والنقل وفي السياسات السالبة والنقدية[3].

ومن ناحية أخرى، وافق قادة دول المجلس من حيث المبدأ على التحاق اليمن بعضوية المجلس في آخر الأمر. إلا أن عضوية هذا البلد الفعلية في أهم مؤسسات المجلس تظل بعيدة الأمد، ولم تصبح الفكرة وإرادة سوى بعد تسوية النزاع الحدودي بينه وبين السعودية في عام 2000. وستقصر عصوية اليمن في الوقت الحالي على الأجهزة المعنية بالصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية[4].

---

[1] موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية، الأوروبية، سطيف 8 – 9 ماي 2004، ص 6.

[2] هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 226.

[3] محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي في المناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)، منشورات الجلي الحقوقية، لبنان، ط1، 2007، ص 234.

[4] موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج، الندوة العلمية والدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، سطيف، 8 – 9 ماي 2004، ص 6.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمجلس.

1. المجلس الأعلى:

وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويتولى تعيين أمين عام للمجلس، ويجوز دورات استثنائية بناء على دعوة أي عضو، وتأييد عضو آخر، وفي قمة أبو ظبي 1998م، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة، ويعتبر انعقاد المجلس الصحيح إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي مسائل الإجرائية بالأغلبية، وتتبع للمجلس الأعلى " هيئة تسوية المنازعات " التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة وحسب طبيعة الخلاف القائم بين أي طرفين من أطراف المجلس.

2. المجلس الوزاري:

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم الوزراء، وتكون رئاسة للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتحدة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى وإعداد موافقة، كما يصطلح

المجلس بهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله، وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى[1].

3. الأمانة العامة: (مقرها الرياض).

وتمثل هذا الجهاز الإداري الرئيسي الذي قوم بالإعداد لأعمال المؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وتتكون الأمانة العامة من الأمين العام وأمينين مساعدين وخمسة قطاعات أساسية للشؤون السياسية والاقتصادية والبيئية والقانونية والمالية والإدارية، وقد تم تشكيل عدة لجان فنية متخصصة شملت كل هذه القطاعات بما فيها التعاون في المجالات الصناعية والزراعية والنفطية والخدمات الاجتماعية والثقافية.

إن نظم الحكم في هذه الدول متشابهة (حكم عائلات، ملكية) كما أن الدول الأعضاء متشابهة اقتصاديات لأنها تعتد على المورد النفط وتنتهج اقتصاد السوق، بالإضافة إلى هذه السمات المشتركة، فإنها أيضا تشترك بتكوينات اجتماعية بشرية قبلية متداخلة، وبتضاريس جغرافية متجاورة وذات بيئة صحراوية وبقاعدة سكانية محدودة نسبيا إلى المساحة[2].

المطلب الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي.

يهدف المجلس كما جاء في ميثاقه الأساسي إلى:

1- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية.

- ✓ الشؤون الاقتصادية والمالية.
- ✓ الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

[1] أكرم عبد الرزاق الشهداني، مسيرة التكامل القانوني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، مجلة فصلية شاملة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي العدد 74، 25 جويلية 2011، ص ص 16 – 17.

[2] وفيق حلمي الأغا، إيهاب وفيق الأغا، التكتلات الاقتصادية والتاجرة الدولية والتكامل الاقتصادي العربي بحث غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2009، ص 24.

- ✓ الشؤون التعليمية والثقافية.
- ✓ الشؤون الاجتماعية والصحية.
- ✓ الشؤون الإعلامية والصحية.
- ✓ الشؤون التشريعية والإدارية[1].

2-العمل على ترسيخ وتعميق وتدعيم ما تحقق من إنجازات تهم الشعوب والدول.

3-دفع عجلة التقدم العلمي.

4-اقامة المشاريع العسكرية المشتركة والتنسيق الامني.

5- إقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس.

6- اتاحة تملك العقار في كل دول المجلس لكل مواطني المجلس.

7-مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس.

8-تحرير التجارة بين دول المجلس [2].

9-إقامة مشاريع مشتركة.

10- تشجيع تعاون القطاع [3].

[1] السوق الخليجية المشتركة، 2012/04/05، http://www.gcc-sg.org

[2] صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجهات، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص ص 63-64.

[3] المنطلقات والأهداف، 2012/03/23، http://www.gcc-sg.org/index.89bb.html?action=sec.show/ID

المبحث الثاني: اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي

تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بالتجانس هذا ما أدى إلى تسهيل التكامل نوعا ما سنتعرف على مميزات هذه الاقتصاديات ومدى إقبالها على التجارة الخارجية.

المطلب الأول: خصائص اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحا على العالم الخارجي كما يلي: [1]

- ✓ هذه الدول تنتج النفط الخام الذي يعد المكون الرئيسي لصادراتها وواردتها والناتج المحلي لها وتصدر غالبيتها إلى بقية دول العالم وخاصة الدول الصناعية؛
- ✓ تحصل هذه الدول مقابل عائدات النفط على حاجاتها من السلع الرأسمالية والوسيطية والاستهلاكية؛
- ✓ تتميز هذه الدول بقلة سكانها، هذا ما جعلها تعتمد على العالم الخارجي في الحصول على اليد العاملة المؤهلة واللازمة لتنفيذ مشروعاتها التنموية؛
- ✓ مع ارتفاع أسعار النفط وتزايد إيراداته زاد اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي خاصة في تنفيذ مشروعاتها التي تم غالبية استراد الغالبية العظمى من مكوناتها من بقية الدول؛
- ✓ تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بعائدات كبيرة من النفط غير أن الفرص الاستثمارية المنتجة شبه غائبة بسبب صغر حجم السوق مما أدى إلى النفاق غير المنتج.

[1] خالد محمد خليل المنزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها، تطورها، والعناصر المؤثرة عليها)، كمتطلب للحصول على درجة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ص 57.

الخصائص النقدية:

سعر الصرف:

سعر صرفها مرتبط بالدولار مما أدى إلى عدم استقرارها لعدم استقرار الدولار.

التضخم:

تميزت معدلات التضخم في دول المجلس بالانخفاض غالبا باستثناء حالات بعض الدول ثم بدأت بالارتفاع وذلك لارتباطها بعملة الدولار؛

معدلات الفائدة:

تميزت دول المجلس بسياسة نقدية غير مستقلة نظرا لارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي فأسعار دول المجلس متطابقة مع أسعار الفائدة للدولار الأمريكي فأسعار فائدة دول المجلس متطابقة مع أسعار الفائدة للدولار الأمريكي والمعدلات تسير في اتجاه واحد بين الطرفين حتى بداية الأزمة المالية حدث بعض التباين في المعدلين وتشكل الكويت استثناء لارتباط عملتها بسلة من العملات [1].

المطلب الثاني: مجالات تعاون دول مجلس التعاون الخليجي

هناك عدة مجالات تم الاتفاق على التعاون فيها من خلال ما يلي:

1. **التعاون في المجال الاقتصادي:**

هو عبارة عن مراحل التكامل الاقتصادي.

[1] أحمد صديقي، مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة واشكالية المنطقة النقدية المثلى، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 138-141.

2. التعاون في المجال الإعلامي: [1]

من خلال إنتاج عدد من البرامج التلفزيونية والإذاعية وجاء التعاون في هذا المجال لتحقيق عدة أهداف منها:

- ✓ تسخير الجهد والانتاج الإعلامي للدول الأعضاء للمصلحة المشتركة؛
- ✓ تعميق الإيمان بدور المجلس التعاون لدى المواطن من خلال تزويد أجهزة الإعلام بالمعلومات الدقيقة عن مسيرة العمل المشترك؛

3. التعاون في مجال الإنسان والبيئة:[2]

يسعى قطاع الشؤون الإنسان والبيئة في الامانة العامة للمجلس إلى تطوير وتنمية الإنسان والاهتمام بخدمته ورفاهيته وكل ما يحيط به من خلال المتابعة والتنسيق بين أعمال عدد كبير من اللجان الوزارية والفنية في مجال التعليم والشؤون الاجتماعية والموارد البشرية وحماية البيئة والثقافة والشباب والرياضة، والتعاون بين الدول الأعضاء وخاصة ما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مجال توليد الكهرباء وتحلية المياه.

4. التعاون القضائي والقانوني: [3]

عملت دول مجلس التعاون الخليجي على التقريب بين أنظمتها وقوانينها في مختلف المجالات وصولا إلى توحيدها وإعداد مشروعات الأنظمة الموحدة، وتوحيد أنواعها ودرجاتها

---

[1] الأمانة العامة لمجلس دول الخليج العربي والتعاون الإعلامي والثقافي، أهداف التعاون الإعلامي.

[2] عبد الله بن عقلا لهاشم، مسيرة مجلس التعاون في شؤون الإنسان والبيئة، المسيرة نشرت شهرية، العدد 22، السنة الثانية، ديسمبر 2009، ص (12-13).

[3] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، القانوني والقضائي متوفر على الرابط التالي:
https://www.gcc-sg.org/index1749.html?action=sec.show.&ID=661
تم الاطلاع بتاريخ 19/ ماي 2019 22=21

وإجراءاتها. بدأت مسيرة التعاون العدلي والقانوني بعقد اجتماع في مقر الأمانة العامة بالرياض يومي 27–28 صفر 1403 هـ.

5. التعاون العسكري والدفاع المشترك: [1]

عقد أصحاب السمو ومعالي الوزراء الدفاع اجتماعهم الأول في الرياض 30 ربيع الأول 1402 الموافق لـ 25 يناير 1982م واطلعوا على ما رفعه رؤساء الأركان من توصيات ووافقوا على اقرارها، ومنذ ذلك التاريخ مضى التعاون العسكري بخطوات متميزة قائمة على أسس منهجية ومرتكزات علمية محددة، وكان أبرز ما تحقق في هذا المجال:

- ✓ اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون؛
- ✓ وضع الإستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون؛
- ✓ قوات درع الجزيرة المشتركة؛
- ✓ ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي؛
- ✓ القوات المشتركة (برية–بحرية، جوية)؛

لا يمكن تحقيق النمو والإزدهار الاقتصادي الذي تنعم به دول المجلس إلا في ظل بيئة آمنة ومستقرة ومن أجل هذا أعد مشروع جدول الأعمال للإجتماع الأول لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية وكان المبدأ الأساسي في هذا المجال أن من أمن دول المجلس كل ولا يتجزأ وأن كل إعتداء على أية دولة من الدول الأعضاء هو إعتداء على الدول الأخرى.

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، التعاون العسكري متوفر على الرابط التالي:
https://www.gcc.show&ID=49sg.org/index8409.htmlWaction=sec

المبحث الثالث: حجم التجارة البيئية في مجمل التجارة الخليجية.

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، سواء بتأثير استحقاقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو ظهور تكتلات اقتصادية دولية وإقليمية، فصلا عن معطيات ثورة تكنولوجيا لمعلومات والاتصالات، هذا من جعل التجارة العربية ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فأصبح دفع عجلة التنمية الاقتصادية بين الدول العربية أمر ضروري لابد منه.

المطلب الأول: أداء التجارة العربية البينية.

تعد التجارة العربية البيئية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تطور حجمها وأهم الدول العربية المساهمة في التجارة العربية البيئية.

أولا: تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة 2012-2016.

سجلت قيمة التجارة القومية البيئية عام 2016 انخفاضا بنسبة 4.2% لتبلغ 113.6 مليار دولار، وذلك مقارنة بنسبة 8.1 عام 2015، وحوالي 10.7 عام 2014، ويرجع ذلك الانخفاض معدل النمو في كل من الصادرات البيئية والواردات البيئية ليصل إلى 2.3% و 6.3% على التوالي في كل منهما عام 2016 مقارنة مع العام السابق، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 02: تطور حجم التجارة الخليجية البينية للفترة 2012-2016.

	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات البينية	87242.7	98475.0	103105.9	110430.8	112919.0
الواردات البينية	73571.4	83782.0	98575.0	107578.2	114321.9

المصدر: بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي، لتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، ص 432.

ثانيا: أهم خمس دول خليجية مساهمة في التصدير في التجارة البينية العربية.

يبين الجدول رقم (02) نسب تطور التجارة العربية البيئية على المستوى الفردي لسنة 2016، ومن خلاله يتضح أن السعودية هي أول دولة مساهمة في التصدير في التجارة العربية البيئية بنسبة 36.5% من إجمالي الدول العربية لسنة 2016، تليها كل من الإمارات بنسبة 18.7% ومصر بنسبة 8.8% وقطر بنسبة 8.3% وعمان بنسبة 6.0%.

الجدول رقم (03): أهم خمس دول خليجية مساهمة في التصدير في التجارة البينية لسنة 2016.

الدول المصدرة	القيمة (بالمليار دولار)	(%) من الإجمالي
السعودية	41205.2	36.5
الإمارات	21148.9	18.7
مصر	9986.2	8.8
قطر	9424.8	8.3
عمان	6674.4	6
باقي الدول العربية	24479.5	21.7
إجمالي الدول العربية	112919.0	100

المصدر: شخصي بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2017، ص 433.

ثالثا: أهم خمس دول خليجية مساهمة في الاستيراد في التجارة البينية العربية.

يبين الجدول رقم (03) نسب تطور التجارة العربية البيئية على المستوى الفردي لسنة 2016، ومن خلاله يتضح أن الإمارات هي أول دولة مساهمة في استيراد في التجارة العربية البيئية بنسبة 1%، من إجمالي الدول العربية لسنة 2016، تليها كل من السعودية بنسبة 15.7%، والعراق بنسبة 8.8 %، وعمان بنسبة 8.6%، ومصر بنسبة 8.2%.

الجدول رقم (04): أهم خمس دول مساهمة في الاستيراد في التجارة الخليجية البينية لسنة 2016.

الدول المستوردة	القيمة (مليار دولار)	(%) من الإجمالي
الإمارات	18737.8	16.4
السعودية	17916.1	15.7
العراق	10116.2	8.8
عمان	9813.7	8.6
مصر	9353.2	8.2
باقي الدول العربية	48384.9	42.3
إجمالي الدول العربية	114321.9	100

المصدر: بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، ص 433.

المطلب الثاني: حجم التجارة الخليجية في التجارة العربية البينية.

بخصوص مساهمة التجارة العربية الإجمالية، فقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات البيئية أعلى من نسبة الصادرات العربية الإجمالية إلى زيادة حصة الصادرات البيئية العربية في الصادرات الإجمالية العربية، كما تحسنت حصة الواردات البيئية في الواردات الإجمالية العربية.

أولا: نسبة الصادرات البينية الخليجية إلى إجمالي الصادرات العربية.

شهدت نسبة مساهمة الصادرات البيئية في إجمالي الصادرات العربية لعام 2016 تحسينا طفيفا لتحقق 8.6% مقابل نسبة بلغت حوالي 8.4 % خلال عام 2015، وقد حققت حصة الصادرات البيئية في الصادرات الإجمالية لعشر دول عربية خلال عام 2016، نسب مساهمة تفوق متوسط حصة الصادرات البيئية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية، والتي سجلت حوالي 8.6% وجاءت الصومال في المقدمة حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة 90.1%، بينما سجلت تونس نسبة مساهمة 10.7%، كما هو موضح في الجدول رقم (04) .

الجدول رقم (05): نسبة الصادرات البينية الخليجية إلى إجمالي الصادرات العربية لسنة 2016.

البنود	حصة الصادرات البينية	
	القيمة بالمليار دولار	(%) من أجمالي الصادرات العربية
إجمالي الصادرات العربية	1319.9	8.6
إجمالي الصادرات العربية البينية	112919.0	100

المصدر: بناء شخصي بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2017، 178.

ثانيا: نسبة الواردات البينية الخليجية إلى إجمالي الواردات العربية.

نلاحظ أن حصة الواردات البيئية في الواردات الإجمالية تحسنت بنسبة 13.1% سنة 2016، مقارنة مع العام السابق بنسبة 13.0% وجاء ذلك كمحصلة لتراجع الصادرات الإجمالية العربية وارتفاع الواردات البيئية العربية بمعدل أكبر من معدل نمو الواردات الإجمالية العربية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (06): نسبة الواردات البيئية إلى إجمالي الواردات العربية لسنة 2016.

البنود	حصة الواردات البينية	
	القيمة بالمليار دولار	(%) من أجمالي الواردات العربية
إجمالي الواردات العربية	874.5	13.1
إجمالي الواردات العربية البينية	114321.9	100

المصدر: بناء شخصي بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2017.

المطلب الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة الخليجية البيئية.

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات والواردات البيئية العربية لعام 2016، إلى زيادة حصة الواردات الزراعية، بينما تراجعت حصة كل من الوقود والمعادن الأخرى، والجدول رقم (06) يمثل الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البيئية خلال الفترة 2016.

الجدول رقم (07): الهيكل السلعي للصادرات والواردات الخليجية البينية خلال الفترة 2016.

السلع	هيكل الصادرات		هيكل الواردات	
	القيمة مليار دولار	(%) من إجمالي الدول العربية	القيمة مليار دولار	(%) من إجمالي الدول العربية
السلع الزراعية	23601	20.9	18520.1	16.2
الوقود والمعادن	29585	26.2	40241.3	35.2
لمصنوعات	52168	46.2	50759	44.4
سلع غير مصنعة	7565	6.7	4801.5	4.2
إجمالي الدول العربية	112919.0	100	114321.9	100

المصدر: بناء شخصي بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2017.

الشكل رقم (01) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات الخليجية البينية لسنة 2016.

هيكل الصادرات

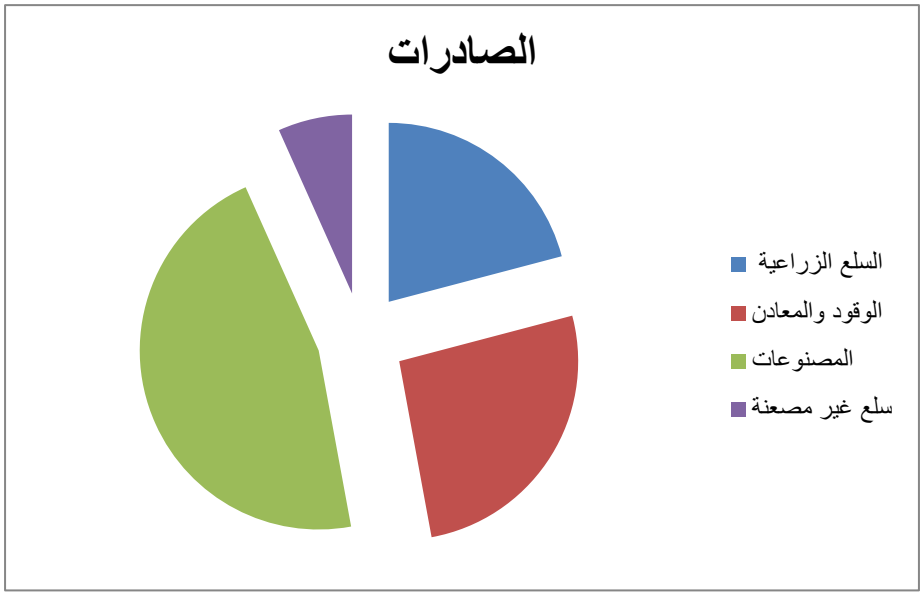

الواردات:

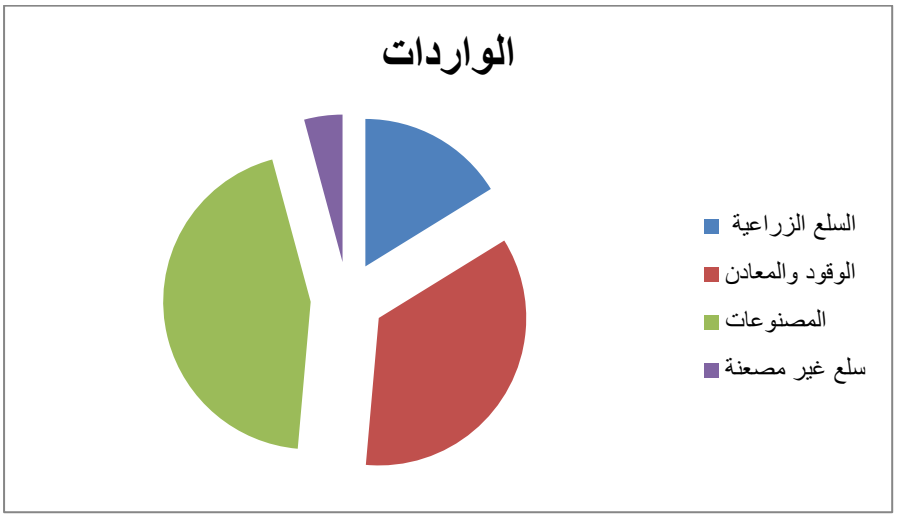

المصدر: بناء شخصي بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2017.

يتبين من الجدول رقم (06) والشكل رقم (01) ارتفاع حصة السلع الزراعية لتبلغ نسبتها 20.9% في عام 2016، مقارنة بحصة 18.9% في عام 2015، وجاء الارتفاع في حصة السلع الزراعية نتيجة لتراجع الأهمية النسبية للمجموعات السلعية الأخرى، حيث انخفضت خصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البيئية لتصل إلى حوالي

26.6 %، مقارنة مع حصة قدرها 27.2% خلال عام 2015، ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى تراجع أسعار المحروقات خلال العام، وانخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية المنتجة للنفط، إما مجموعة المصنوعات التي تمثل أعلى حصة في الصادرات البيئية، فقد تراجعت لتحقق مستوى 46.2%، في عام 2016 مقارنة مع حصة قدرها 47.3% مسجلة في العام السابق، وذلك نتيجة لاستمرار تراجع أداء الأنشطة الإنتاجية مع بقاء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها بعض الدول التي تمر بمرحلة التحول السياسي خلال السنوات الأخيرة.

ثانيا: معوقات التجارة الخليجية البينية.

1- القيود النقدية وتتعلق بإجراءات تحويل العملة والودائع بالنقد الأجنبي، وتحدد أسعار الصرف وخاصة فيما يتعلق بشروط الائتمان والاستيراد.

2-القيود المالية: والمقصود منها تحصيل رسوم لغاية جمع أكبر حصيلة ممكنة بغض النظر عن طبيعة الرسوم المفروضة، وأغراضها، ومثال ذلك فرض رسوم تصديق شهادات المنشأ من القنصليات المعنية وبحيث تكون نسبة الرسوم البيئية على أساس القيمة، وكذلك الحال بالنسبة لتصديق الوثائق الأخرى كالفواتير والمستندات المتعلقة بالبضاعة.

3-تتبع بعض الدول العربية سياسات اقتصادية متحفظة تتعلق بمسائل الإصلاح الاقتصادي وتحديد المديونية وضبط الإنفاق الداخلي، مما يحد من درجة انفتاح اقتصاديات هذه الدول مع بعضها البعض[1].

4-وجود عوائق كثيرة للتجارة تتمثل في الحواجز الجمركية ووجود القوائم السلبية والاستثناءات في اتفاقيات تحرير المبادلات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية،

[1] طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البيئية –الواقع والآفاق المستقبلية، قسم اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية ، 2008، ص 09-10.

بالإضافة إلى الحواجز السياسية والصراعات الإقليمية وعقبات انتقال الأفراد ورؤوس الأموال.

5-قلة السلع والتماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية (أي أنها منافسة لبعضها البعض)، وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع، في معظم هذه البلدان، بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية للصناعات الناشئة والتي أفقدتها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها في الخارج، وحتى الصناعات التصديرية فإن معظمها نشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات ومشتقاتها[1].

6-ضعف القوة الشرائية للدول العربية بشكل عام مقارنة بدول العالم كما أن معدلات نمو الطلب الاستهلاكي في العالم يفوق نظيره في الدول العربية، بدرجات، وهذا ما يجعل التوجه التصديري إلى العالم أكبر منه إلى الدول العربية خاصة معظم الدول العربية باستثناء بعض الدول النفطية تعتبر دول نامية والدخل فيها محدود نسبيا.

7-النقل: حيث لا يمكن أن يصنف قطاع النقل بين الدول العربية ضمن القطاعات الأكثر تطورا، فهو يشكل عائقا كبيرا أمام تدفق حركة السلع بين الدول ولعل جغرافية المنطقة لعبت دورا هاما في تحديد تطور التجارة البيئية مما جعلتها تتركز إقليميا وحدوديا إلى حد كبير.

[1] سمية كبير، أداء التجارة الخارجية العربية والبيئية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2005، ص ص 81-82.

خلاصة:

شهد العالم الاقتصادي مستجدات وتغيرات تفرض على العالم مرحلة تاريخية جديدة تبرز فيها أهمية التكتلات الاقتصادية والإقليمية التي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي الراهن، حيث وباتساع نطاق العولمة وتحدياتها المختلفة وظهور المنظمة العالمية للتجارة لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمنفردة ومن أبرز التكتلات الاقتصادية تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تعرفنا على سماته في هذا الفصل، فهو خطوة ترقى بها الدول المتكاملة من كل المجالات له شروطه ومقوماته لضمان نجاحه.

ودول مجلس التعاون الخليجي استطاعت أن تحقق شوطا في مجال التكامل حيث يعتبر وصولها إلى منطقة السوق المشتركة نجاحا في حد ذاته، ولكن تبقى التجارة البينية نقطة سوداء في صفحة التكامل نظرا للأرقام المتواضعة المحققة وكذلك هو الحال في الاستثمارات البينية، وبالنسبة للإتحاد النقدي فهذا ما يعمل عليه دول هذا المجلس ولكن العائق الأكبر يتمثل في المشكل السياسي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن مقصودنا من وراء القيام بهذه الدراسة– كما رأينا– هو دراسة تقييم واقع التجارة البينية بين الدول العربية، وبالفعل وكما رأينا في الشق النظري والتطبيقي فإن هذه الدراسة تسعى لتحقيق ما إذا كانت التجارة العربية البينية مصدر أقوى وتبادل بين الدول العربية وبالخصوص الخليجية بالنسبة للتجارة خارج الإقليمية والعربية.

اختبار الفرضيات:

توصلت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى إثبات صحة الفرضيات، فمن خلال ما تطرقنا إليه رأينا مدى مساهمة التجارة العربية البينية في تطوير علاقة الاقتصاد بين الدول الخليجية، إلا أن قيام هذه التجارة تعتريها عدة معوقات سياسية واقتصادية حالت دون الحرية الكاملة لقيام التجارة البينية بين الدول العربية.

نتائج الدراسة:

بعد دراسة هذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالجة توصلنا من خلال ذلك إلى النتائج التالية:

- ✓ إن التجارة العربية البينية لها تأثير إيجابي على الصادرات والواردات بين الدول الخليجية، على الرغم أنها حصة صغيرة من التجارة العربية.
- ✓ تعتمد الدول العربية في معظمها على الصادرات من النفط، إن هذا التشابه في الهيكل الاقتصادي يجعلها عرضة للأزمات المختلفة.
- ✓ ترتبط التجارة العربية البينية ارتباطا وثيقا بالتجارة الخارجية، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير في الفكر الاقتصادي على مر الزمان؛

التوصيات:

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات وذلك على النحو التالي:

- ✓ ضرورة بذل المزيد من المجهودات العربية بخصوص تنمية الاقتصاديات العربية وتقوية العلاقات العربية؛
- ✓ وجوب حصر المزايا التنافسية للاقتصاد العربي والعمل على تنميتها وإعطائها الأولوية في البرامج التنموية المختلفة، لذا وجب الاهتمام ببحوث التطوير والأبحاث العلمية؛
- ✓ السعي إلى تذليل العقبات التي تتعرض طريق التجارة العربية البينية من أجل قيام التجارة بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية ومحفز للاستثمار، ولا شك بأن هذا يتطلب جهود جماعية وإجراءات وتدابير تكفل توفير الأطر القانونية والهياكل التنظيمية والخدمات المساندة، وتفعيل وتنشيط ماهو قائم عمليا من جوانب التعاون بين الدول العربية وربط ذلك في إطار محدد المعالم قادر على توثيق مختلف جوانب التعاون العربي؛
- ✓ لا بد من العمل جديا على تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك بحيث يتم ذلك على أساس المصالح المشتركة وتحديد الأطر الزمنية للإجراءات المطلوبة، وهذا يتطلب التزاما بالجانب الاقتصادي والتنموي والتجاري من العمل المشترك، على ضرورة الإيمان بأن التعاون والتنسيق القائمان على أسس علمية وعملية هما السبيلان لاستغلال الطاقات المتوفرة في الدول العربية.

آفاق الدراسة:

في حقيقة الامر أي عمل منجز إلا وتعتريه جملة من النقائص والعيوب، ونحن في دراستنا هذه تطرقنا إلى جوانب أخرى. هذه الجوانب التي قد تكون مواضيع دراسة مستقبلية وهنا نقترح جملة مواضيع للبحث:

- ✓ تمويل التجارة البينية من خلال اليات التمويل الغير تقليدية.
- ✓ المنظمة العالمية للتجارة واتفاق مناطق التبادل الحر العربية.

وفي الأخير نطلب من المولى عز وجل أن يحصل بهذا العمل النفع العميم، نسأله أن يتقبله منا خالصا لوجهه الكريم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي "النظرية والسياسة"، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.

2- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

3-جاسم محمد، التجارة الدولية، دار الزهوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

4- مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي، " مدخل للسياسات الاقتصادية"، تعريب محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ، الرياض، 2007.

5-علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، " نظريات وسياسات "، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2010.

6-محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، 2006.

7-سهيل حسين الفتلاوي، منظمة العالمية للتجارة، دار الثقافة، عمان، 2004.

8- هيفاء عبد الرحمان ياسين، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

9- شريف علي الصوص، التجارة الدولية: " الأسس والتطبيقات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

10- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

11- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

12- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وياسر المهني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

13- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

14- مروان عطون، أسعار الصرف العملات (ازمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر.

15- عادل أحمد حشيش، مجدى محمود محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

16- جاسم محمد، التجارة الدولية، دار الزهوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

17- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، "نظريات وسياسات"، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2010.

18- محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.

19- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة العالمية للتجارة، دار الثقافة، عمان، 2004.

20- طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البينية، الواقع والآفاق المستقبلية الجامعية الأردنية، 2008.

ثانيا: المواقع باللغة الأجنبية:

1. Docloiphan, L’economie momdial, cous, paris, 1993.

ثالثا: الدوريات والمجلات:

1- عياش قويدر، عبد الله إبراهيمي، آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني.

2-ناصر دادي عدون، محمد متناوي، انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة+ الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد 3، 2004.

3-شريف بقة، المنظمة العالمية للتجارة والإقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية عربية، العدد 2، 2000.

4- رفعت السديد العوضي واسماعيل بسيوني، الاندماج والتحالفات، الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، مصر، 2005.

5- سمية كابير، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5، 2005.

6- محمد عبد المزروعي، الاتحاد الاقتصادي بين دول المجلس طموحات وآمال المسيرة، نشرة شهرية، العدد التاسع، نوفمبر 2008.

7-أكرم عبد الرزاق الشهداني، مسيرة التكامل القانوني لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون، مجلة الفضيلة الشاملة، العدد 74، 25 جويلية 2011.

8- عبد الله بن عقيلة الهاشم، مسيرة مجلس التعاون في شؤون الإنسان والبيئة، نشرة شهرية، العدد 22، السنة الثانية، ديسمبر 2009.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

1) السوق الخليجية المشتركة، 2012/04/05، http://www.gcc-sg.org.

2) المنطلقات والأهداف 2012/03/23.

http://www.gcc.sg.org/index.89bb.html?action=sec.show/ID

3) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، القانوني والقضائي

https://www.gcc.sg.org/index1749.html?action=sec.show.gID=661

4) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون العسكري

https://www.gcc.showgID=49sg.org/index.8409.html/wation=sec

خامسا: الرسائل والأطروحات:

1) خالد محمد خليل المنزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها تطورها، والعناصر المؤثرة عليها) كمتطلب للحصول على درجة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

2) أحمد صديقي، مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة واشكالية المنطقة النقدية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

3) محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.

4) زهية بوديار، آفاق منطقة التبادل الحر والأورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة تبسة، الجزائر، 2003.

سادسا: المؤتمرات والملتقيات:

1) وصفات سعيدي، مجلس التعاون الخليجي، دراسة تقييمية لمسار التكامل، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية تحسين وتفعيل الشراكة الاوربية، سطيف، 2004.

2) موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج، الندوة العلمية والدولية حول التكامل الاقتصادي العربي، سطيف، 8-9 ماي 2004.

3) محمد براق، سمير ميموني، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة (دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية) ملتقى دولي حولي آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14، نوفمبر 2006.

بحمد الله

الملخص

التجارة البينية هي الشغل الشاغل لصانعي السياسات في معظم البلدان وذلك أساسا بسبب دورها الريادي في تقوية اقتصاد الدول العربية، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد تقييم واقع التجارة البينية بين الدول الخليجية والوقوف على ابرز العقبات التي تعترض السياسات التجارية و التجارة البينية بين الدول الخليجية.

وبشكل عام، تظهر النتائج على حد سواء ان التجارة البينية لها تأثير على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي ، على الرغم من أنها تمل حصة صغيرة من التجارة في هذا المجال، هذه النتائج تسلط الضوء على الحاجة لتعزيز التجارة العربية البينية.

Résumé

Les échanges dans la plupart des pays sont principalement liés au commerce interprofessionnel, principalement en raison de son rôle de pionnier dans le renforcement de l'économie des pays arabes. Cette étude vise à évaluer l'état du commerce intra-CCG et à identifier les principaux obstacles aux politiques commerciales et intra-CCG.

Globalement, les résultats montrent que le commerce infrarégional a un impact sur l'économie du CCG, bien qu'il ne représente qu'une petite part du commerce dans cette région, ce qui souligne la nécessité de promouvoir le commerce intra-arabe.